الأمم المتحدة

A/C.4/65/SR.2

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

Distr.: General
29 November 2010
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد شيبازيوا ..... (زمبابوي)

المحتويات

البند ٥٥ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي*

البند ٥٦ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي*

البند ٥٧ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة*

البند ٥٨ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي*

البند ٥٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة*

طلبات عقد جلسات استماع

* بنود قررت اللجنة النظر فيها معا.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

10-56542 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٥٥ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/65/23 و Corr.1، الفصلان السابع والثاني عشر، و A/65/66)

البند ٥٦ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/65/23 و Corr.1، الفصلان الخامس والثاني عشر)

البند ٥٧ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/65/23 و Corr.1، الفصلان السادس والثاني عشر، و A/65/61/Corr.1)

البند ٥٨ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/65/67)

البند ٥٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/65/23 و Corr.1، الفصول الثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر، و A/65/306 و A/65/330)

١ - **السيد جعفري** (الجمهورية العربية السورية): تحدث بوصفه مقرراً للجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، فقدم تقرير اللجنة الخاصة (A/65/23 و Corr.1). وقال إن الوثيقة تستعرض الجوانب المختلفة لأنشطة اللجنة الخاصة خلال عام ٢٠١٠ وخططها بالنسبة للعمل المقبل؛ وتقدم سرداً للحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ عام ٢٠١٠ والمعقودة في كاليدونيا الجديدة؛ وتركز على مواضيع محددة وعلى حالات فردية في الأقاليم في الفصلين الثاني والحادي عشر؛ وتختتم بالفصل الثاني عشر مع توصياتها إلى الجمعية العامة بشأن الأقاليم في سلسلة من مشاريع القرارات. واسترعى اهتمام اللجنة إلى مشروع القرار التاسع، المعنون ''الذكرى السنوية الخمسون لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة''، ومشروع القرار العاشر، المعنون ''العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار''.

٢ - **السيد سانت إيمي** (سانت لوسيا): تحدث بصفته رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، فأشار إلى أن يوم ١٤ كانون الأول/ديسمبر سيصادف مناسبة هامة، وهي الذكرى السنوية الخمسون لاعتماد هذا الإعلان. وقال إنه منذ إنشاء الأمم المتحدة، حصل نحو ٧٥٠ مليوناً من السكان في ٨٠ مستعمرة سابقة على استقلالهم. ولكن حتى مع وجود أقل من مليونين من السكان يعيشون حالياً تحت الحكم الاستعماري، إلا أن عملية إنهاء الاستعمار، برغم مرور عقدين دوليين للقضاء على الاستعمار، لا تزال غير مكتملة وهذا هو السبب في تقديم مشروع قرار عن عقد دولي ثالث. وأضاف أنه لا يمكن معالجة عملية إنهاء الاستعمار إلا في سياق حقائق الواقع الحالي ومستقبل قابل للاستدامة. وقد يكون المجتمع الدولي بحاجة إلى إيجاد طرق مبتكرة لحل الصعوبات الكامنة في إنهاء الاستعمار، مع إيلاء اهتمام أكبر إلى الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية ومصالح الشعوب المعنية.

٣ - وأضاف أن عدم إحراز تقدم كبير في التخلص من الاستعمار ينبع من عدم وجود إرادة سياسية كافية وتفاعل بين المؤيدين الرئيسيين وفيما بينهم لتنفيذ القرارات التي اعتُمدت بشأن هذه المسألة. ولم يتم إنهاء الاستعمار إلا في تيمور - ليشتي منذ الإعلان عن العقد الأول لإنهاء الاستعمار. وفي هذا السياق، يعد تنظيم توكيلاو لاستفتاءين بشأن تقرير المصير في عاميّ ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ بتعاون وثيق

مع نيوزيلندا مثالاً طيباً يمكن أن تتبعه السلطات الأخرى القائمة بالإدارة. وستواصل اللجنة الخاصة حوارها وتعاونها مع السلطات القائمة بالإدارة، بالتشاور مع شعوب الأقاليم بغية وضع برامج عمل لكل حالة على حدة لإنهاء استعمار كل إقليم.

٤ - وأضاف أن من بين المهام الرئيسية للجنة الخاصة تقديم مقترحات ملموسة إلى الجمعية العامة لإنهاء الاستعمار في كل إقليم. وفي هذا السياق، أتاحت الحلقات الدراسية الإقليمية المعقودة بالتبادل في منطقتيّ البحر الكاريبي والمحيط الهادئ فرصاً بارعة لتحسين التثقيف والتوعية العامة بإنهاء الاستعمار، وبالتالي ضمان وضع لشعوب الأقاليم يسمح لهم باتخاذ قرارات مستنيرة بشأن مركزها السياسي في المستقبل. وقد ساعدت المناقشات الصحيحة في الحلقة الدراسية لمنطقة المحيط الهادئ عام ٢٠١٠ في كاليدونيا الجديدة على أن تقف اللجنة الخاصة على مقربة من توافق في الآراء بشأن المضيّ قُدماً.

٥ - وقال إن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وكثير منها بلدان نامية جزرية صغيرة وتواجه تحديات كبيرة، بحاجة إلى المساعدة من المجتمع الدولي. ويلزم إحداث تحوّل كبير في النهج تجاه إنهاء الاستعمار، وينبغي للمجتمع الدولي أن يتذكر أن تعبير شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي عن إرادتها ورغبتها ينبغي أن يكون له المقام الأول. ونظراً لعزلة الأقاليم المتبقية، وعدم تفاعلها مع المجتمع الدولي - فإن هناك حاجة كبيرة إلى نشر المعلومات، حيث أن ذلك سيساعدها على إجراء التحليل النهائي والتوصل إلى القرارات النهائية فيما يتعلق بما هو متاح لها.

٦ - وستواصل اللجنة الخاصة إيفاد بعثات زائرة وخاصة من الأمم المتحدة إلى هذه الأقاليم لإجراء تقييمات مستقلة للأوضاع هناك، وستواصل التماس تعاون السلطات القائمة بالإدارة لتسهيل مثل هذه البعثات، والتي تعد حيوية لوضع خطط عمل إنهاء الاستعمار ومراعاة إجراءات تقرير المصير. وستبحث اللجنة الخاصة ربط البعثات الزائرة إلى أقاليم معينة بالحلقات الدراسية الإقليمية من أجل الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة.

٧ - وأشاد بدور وحدة إنهاء الاستعمار بإدارة الشؤون السياسية في تحديث وتوسيع الموقع الشبكي للإدارة بشأن إنهاء الاستعمار، والذي يستقبل كل عام قرابة ١٢ ٠٠٠ زيارة. وأضاف أن كل إقليم من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي يمر بمزيد من الظروف الفريدة التي غالباً ما تنطوي على قضايا سياسية بالغة التعقيد، ومن الضروري التصدي لهذه القضايا باللجوء إلى ''تفكير خلاق'' يراعي الظروف الخاصة، نظراً لأنه ليس هناك حل واحد يلائم الجميع.

٨ - وتعد الجهود المشتركة والجيدة التنسيق ضرورية لخدمة قضية إنهاء الاستعمار؛ وستواصل اللجنة الخاصة تولي زمام القيادة في تيسير التعاون المطلوب.

٩ - **الرئيس:** تحدث بصفته الشخصية، فقال إن هناك حاجة عاجلة بأن تتجاوز اللجنة نهج العمل المعتاد وأن تسارع بعملية إنهاء الاستعمار في الأقاليم الباقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي والبالغ عددها ١٦ إقليماً.

١٠ - وينبغي للجنة تحسين مشاركتها مع جميع أصحاب الشأن، بمن فيهم السلطات القائمة بالإدارة، نظراً لأن التعاون الوثيق فيما بين جميع الأطراف المعنية - المجتمع الدولي، والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، والسلطات القائمة بالإدارة - ضروري لاستكمال عملية إنهاء الاستعمار. وأضاف أنه مقتنع بأن اللجنة ستتمكن من تقديم توصية موجهة نحو العمل لدفع قضية إنهاء الاستعمار.

١١ - **السيد عبد العزيز** (مصر): تحدث نيابة عن حركة عدم الانحياز، التي تعطي دائماً أولوية عالية لإنهاء الاستعمار

وممارسة الحق الأساسي في تقرير المصير، فقال إن الاستعمار بأي شكل، بما في ذلك الاستغلال الاقتصادي، لا يتوافق مع مبادئ الأمم المتحدة. ولهذا من المؤسف أنه لا تزال هناك حاجة لبذل الجهود من أجل التخلص منه.

١٢ - وأكد على أهمية التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الخامس عشر لرؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز، المعقود في شرم الشيخ، مصر، بما في ذلك توجيه الدعوة إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للإسراع بعملية إنهاء الاستعمار من أجل التصفية الكاملة للاستعمار. وتعتقد الحركة أن الإعلان عن عقد ثالث لإنهاء الاستعمار للفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢٠، بالإضافة إلى تحديد موعد آخر قصير الأجل للاستفادة من الإنجازات، وأن ما يلزم عمله هو توجيه رسالة صحيحة وتشجيع جميع الأطراف المعنية على الإسراع بالعمل بهدف تحقيق نتائج ملموسة من خلال متابعة حقيقية. وتؤيد الحركة بقوة التوصيات والتدابير التي وُضعت لتسهيل النمو المستدام والمتوازن للاقتصادات الهشة في تلك الأقاليم.

١٣ - وتحث حركة عدم الانحياز جميع السلطات القائمة بالإدارة على دفع تعويض كامل وعادل لشعوب الأقاليم الخاضعة لسيطرتها عن العواقب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لاحتلالها السابق أو الحالي. وفي الوقت نفسه، يجب على الأمم المتحدة أن تضمن ألا تتعارض الأنشطة الاقتصادية وغيرها التي تقوم بها السلطات القائمة بالإدارة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي مع مصالح الشعوب، بأن تعمل على تعزيز التنمية وتساعدها على إحراز التقدم نحو تقرير المصير مع حماية هويتها وتراثها الثقافي.

١٤ - ونظراً لأن حركة عدم الانحياز من المؤيدين لعمل اللجنة الخاصة، فإنها تحث السلطات القائمة بالإدارة على التعاون معها.

١٥ - وأضاف أن موقف الحركة من مسألة بورتوريكو لم يتغير وقد أوضحه الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق.

١٦ - **السيدة كورديرو دنلوب** (البرازيل): تحدثت بالنيابة عن السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، والدولة الطرف في عملية الانضمام، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، والدول المنتسبة وهي بوليفيا، وشيلي، وكولومبيا، وأكوادور، وبيرو، فقالت إنها تود أن تكرر دعمها للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في جزر مالفيناس، وجزر جنوب جورجيا، وجزر جنوب ساندوتش، والمناطق البحرية المحيطة. وقد أُعرب عن هذا التأييد في البيانات الوزارية الصادرة في بوتريرو دي فونيس، الأرجنتين، في عام ١٩٩٦، وأسونسيون، باراغواي، في عام ١٩٩٩، ومؤخراً في بيان مشترك أصدره مجلس السوق المشتركة. وقد أشار البيان إلى أن اعتماد تدابير من جانب واحد لا يتفق مع مقررات الأمم المتحدة، وأنه من مصلحة المنطقة كلها ضرورة حل النزاع على السيادة الذي طال أمده في أسرع وقت ممكن، وفقاً لقرارات الجمعية العامة، وإعلانات منظمة الدول الأمريكية، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، ومنتديات أخرى إقليمية ومتعددة الأطراف. وأضافت أن إدراج جزر مالفيناس، وجزر جنوب جورجيا، وجزر جنوب ساندوتش في قائمة البلدان والأقاليم التي يشملها الجزء الرابع من معاهدة إنشاء الجامعة الأوروبية لا يتوافق مع وجود نزاع على السيادة.

١٧ - وأضافت أن قرارات الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د - ٢٠)، و ٣١٦٠ (د - ٢٨)، و ٤٩/٣١، و ٩/٣٧، و ١٢/٣٨، و ٦/٣٩، و ٢١/٤٠، و ٤٠/٤١، و ١٩/٤٢، و ٢٥/٤٣، وكذلك البيانات الصادرة عن اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار في الفترة من ١٩٦٤ إلى ٢٠١٠، أكدت أن مسألة جزر مالفيناس تشكل وضعاً استعمارياً خاصاً يشمل نزاعاً على السيادة بين جمهورية الأرجنتين

والمملكة المتحدة، وأن السبيل الوحيد لإنهاء النزاع هو التوصل إلى حل سلمي عن طريق التفاوض. وتعترف السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي ودوله المنتسبة بالنهج البنَّاء لحكومة الأرجنتين وتؤيد بعثة المساعي الحميدة التي قام بها الأمين العام وفقاً للولاية التي أسندتها إليه الجمعية العامة في قراراتها بشأن هذه المسألة. ولكنها ترفض استغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة الذي تقوم به المملكة المتحدة على الجرف القاري للأرجنتين، وهو ما يمثل انتهاكاً لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١، والذي دعا الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تنطوي على إدخال تعديلات من جانب واحد على الوضع بينما تسير الجزر في العملية التي أوصت بها الجمعية العامة. وقالت إن هذا الرفض أكده من جديد رؤساء الدول الأطراف في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة في الإعلان الخاص باستغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة في الجرف القاري للأرجنتين، الصادر في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٠، والذي تعهدت فيه هذه الدول أيضاً، وفقاً للقانون الدولي، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والتشريعات الوطنية ذات الصلة، بالامتناع عن تسهيل أنشطة السفن التي تعتزم تقديم دعم مباشر للأنشطة التي تنطوي على التنقيب عن الهيدروكربونات، والتي من شأنها أن تؤثر على حقوق جمهورية الأرجنتين في جرفها القاري.

١٨ - وقالت إن عام ٢٠١٠، الذي يصادف نهاية العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار، يكتسب أهمية خاصة. وتؤكد السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي ودولها المنتسبة من جديد رغبتها في أن تشهد استئنافاً مبكراً للمفاوضات بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة تطبيقاً لولاية المجتمع الدولي التي تضمنتها قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

١٩ - **السيد إرازوريس** (شيلي): تحدث بالنيابة عن مجموعة ريو، فقال إنه بمناسبة الذكرى الخمسين لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، من المهم ضمان أن تمارس جميع الشعوب حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير. ففي حين أن عمل الأمم المتحدة قد مكَّن شعوب كثيرة من نيل استقلالها، فإن وجود ١٦ إقليماً لا تتمتع بالحكم الذاتي حتى الآن على قائمة الأمم المتحدة إنما يبين بوضوح أن عملية إنهاء الاستعمار لم تنته. وأكد من جديد التزام مجموعة ريو بالقضاء على الاستعمار وطالب السلطات القائمة بالإدارة باتخاذ التدابير الضرورية لتحقيق إنهاء الاستعمار في جميع الأقاليم الباقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي، مع مراعاة الظروف الخاصة لكل حالة. وطالب السلطات القائمة بالإدارة بأن تتعاون مع اللجنة وأن تقدم المعلومات المطلوبة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وتؤيد مجموعة ريو توصيات اللجنة الخاصة بإعلان العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ عقداً دولياً ثالثاً للقضاء على الاستعمار.

٢٠ - وأضاف أن المجموعة تؤيد عمل إدارة شؤون الإعلام لنشر المعلومات عن أهداف إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وتحثها على مضاعفة جهودها.

٢١ - وقال إنه يجب أن تستأنف حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة مفاوضاتهما من أجل التوصل إلى حل سلمي وعادل وقاطع للنزاع على السيادة في جزر مالفيناس، وجزر جنوب جورجيا، وجزر جنوب ساندوتش، والمناطق البحرية المحيطة، وفقاً للقرارات والمقررات ذات الصلة للجمعية العامة، واللجنة الخاصة، وغيرهما، في أسرع وقت ممكن، مع مراعاة مبدأ السلامة الإقليمية. وتؤكد مجموعة ريو على الإعلان والبيان الخاص بشأن مسألة جزر مالفيناس واستكشاف الوقود الأحفوري في الجرف القاري، واللذين اعتمدهما رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المجتمعون في مؤتمر قمة الوحدة المعقود في المكسيك يوميّ ٢٢ و ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠.

٢٢ - وينبغي مواصلة اتخاذ تدابير لتشجيع النمو الاقتصادي المستدام والمتوازن في الأقاليم الجزرية الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ وتمكينها من ممارسة حقها في تقرير المصير. وينبغي أيضاً توجيه اهتمام خاص إلى المشاكل الخطيرة التي تؤثر على تلك الأقاليم، بما في ذلك الفقدان السريع للأراضي بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر نتيجة لتغير المناخ، والأعاصير، والانفجارات البركانية والكوارث الطبيعية الأخرى.

٢٣ - وفيما يتعلق بالصحراء الغربية، تؤكد مجموعة ريو تأييدها لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، وتؤكد من جديد قرار الجمعية العامة ٦٤/١٠١، وتكرر أنه وفقاً لهذا القرار، فإنها تواصل دعمها لجهود الأمين العام ومبعوثه الشخصي من أجل التوصل إلى حل سياسي دائم ومقبول للطرفين يؤدي إلى منح تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية في سياق اتفاقات تتماشى مع مبادئ وأغراض ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) والقرارات الأخرى ذات الصلة.

٢٤ - وتأمل مجموعة ريو في هذا الصدد، مع مراعاة جولات المفاوضات الأربع المعقودة في مانهاست، وجولتيّ المحادثات غير الرسمية المعقودة في درنشتاين، النمسا، وفي مقاطعة وستشستر، الولايات المتحدة الأمريكية، في أن تؤدي هذه المبادرات إلى مفاوضات أكثر تركيزاً وموضوعية تحت رعاية الأمين العام ومبعوثه الشخصي، ووفقاً للقانون الدولي. وترحب مجموعة ريو باتفاق الأطراف الذي أُعرب عنه في بيان المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالصحراء الغربية في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٨. وهي تتطلع إلى إتاحة زيارات عائلية بطريق البر واستئناف برنامج الزيارات الحالي بطريق الجو، وهي تشجع الأطراف على التعاون مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق.

٢٥ - **السيد فاليرو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إنه بعد مُضيّ ٥٠ عاماً على اعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (قرار الجمعية ١٥١٤ (د - ١٥))، فإن الأمر الذي يبعث على قلق حكومته هو استمرار وجود ١٦ إقليماً من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على قائمة الأقاليم التي يسري عليها الإعلان. وأضاف أنه يناشد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى بالسماح لشعب بورتوريكو بممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال استناداً إلى قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥)، والقرار الذي اعتمدته اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (A/AC.109/64/L.8).

٢٦ - وأضاف أن رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز أكدوا من جديد المطلب العادل لشعب بورتوريكو في مؤتمر القمة الخامس عشر المعقود في شرم الشيخ، مصر، في تموز/يوليه ٢٠٠٩، وفي الإعلان الختامي للتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية. وقد حان الوقت لوضع نهاية للنزاع الذي طال أمده بين حكوميّ الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن السيادة على جزر مالفيناس، وجزر جنوب جورجيا، وجزر جنوب ساندوتش، والمناطق البحرية المحيطة. وينبغي مواصلة بذل المساعي الحميدة من جانب إلى الأمين العام بموجب قرار مجلس الأمن بغية جمع طرفيّ النزاع، كما طالبت بذلك الجمعية العامة واللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٢٧ - وحث حكوميّ الأرجنتين والمملكة المتحدة على استئناف المفاوضات بغية إيجاد حل سلمي ودائم للنزاع. وعلى المستوى المتعدد الأطراف، طالبت الأمم المتحدة، منظمة الدول الأمريكية، والمنتديات الأخرى وغيرها بإيجاد حل مبكر لهذا النزاع الطويل، كما طالب بذلك أيضاً اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، ومؤتمر قمة البلدان العربية وبلدان

أمريكا الجنوبية، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها. ويؤيد وفده رفض جمهورية الأرجنتين للإجراء غير القانوني والأحادي للمملكة المتحدة للتنقيب عن الهيدروكربونات في الجرف القاري، مما يشكل تحدياً صريحاً للأمم المتحدة، وخاصة قرار الجمعية العامة ٣١/٤٩.

٢٨ - وأضاف أن وفده يؤيد تماماً حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير والاستقلال. وقد اعترفت حكومته رسمياً بالجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية - التي ينبغي حماية سيادتها وسلامتها الإقليمية - وذلك منذ عام ١٩٨٣. وتتولى السفارة الفنزويلية في الجزائر تصريف الشؤون الثنائية مع هذه الجمهورية. وأضاف أنه يجب احترام حقوق الإنسان للشعب الصحراوي بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين. ويأمل وفده في إجراء مفاوضات أكثر تكثيفاً لضمان تطبيق قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) وقرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، والتي تعد الصكوك القانونية الوحيدة المطبقة في مسائل إنهاء الاستعمار.

٢٩ - وقال إنه يرحب باعتماد قرار الجمعية العامة ٦٤/١٠١ والذي يعد تأكيداً جديداً للحاجة إلى القضاء على الاستعمار، والتمييز العنصري، وانتهاكات حقوق الإنسان. وأضاف أنه يرحب أيضاً باقتراح اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار والذي يقضي بضرورة تعيين لجنة تقوم بزيارة إقليم الصحراء الغربية في أسرع وقت ممكن.

٣٠ - **السيد بينيتيز** (كوبا): قال إن إنهاء الاستعمار يجب أن يظل أولوية من أولويات الأمم المتحدة. وبعد أن أشار إلى أن عام ٢٠١٠ يصادف نهاية العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار والذكرى السنوية الخمسين لاعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، قال إن وفده يؤيد قرار اللجنة الخاصة الذي يطلب من الجمعية العامة بالإعلان عن عقد ثالث. ويطلب أيضاً من السلطات القائمة بالإدارة بأن تتعاون بصورة كاملة مع اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار.

٣١ - وأضاف أنه للمرة الثانية تُعقد حلقة دراسية عن إنهاء الاستعمار في كاليدونيا الجديدة، وهي أحد الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وينبغي تعميم المناقشات التي تجري في هذه الحلقة الدراسية على نطاق واسع من جانب وسائل الإعلام في الدول الأعضاء، وينبغي لإدارة الإعلام العام إعطاء الأولوية لمسألة إنهاء الاستعمار.

٣٢ - وقال إنه بعد أكثر من قرن من الحكم الاستعماري، لم يتوقف شعب بورتوريكو عن نضاله الصعب من أجل ممارسة حقه في الاستقلال وتقرير المصير والحفاظ على هويته كبلد ينتمي إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، أصدرت اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار قراراً يعترف بحق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥). وتؤكد الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز أن مسألة بورتوريكو قضية استعمارية وأن الولايات المتحدة ملزمة بالإسراع بعملية الاستقلال. وتطالب الحركة أيضاً بتنفيذ القرارات الخاصة بالحالة الاستعمارية لبورتوريكو والتي أصدرتها اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار.

٣٣ - وقال إن شعب الصحراء الغربية له أيضاً الحق في أن يقرر مستقبله. وينبغي مواصلة الجهود لإيجاد حل للموقف في هذا الإقليم في سياق تلك الاتفاقات التي تتسق مع مبادئ وأغراض ميثاق الأمم المتحدة ومع قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥).

٣٤ - وقال إن كوبا تؤيد تماماً السيادة الشرعية للأرجنتين على جزر مالفيناس كجزء من الأراضي الوطنية لهذا البلد. وتطالب كوبا بحل عادل وقاطع لهذه المسألة عن طريق

التفاوض. وتعد أنشطة التنقيب التي تقوم بها المملكة المتحدة في الجرف القاري للأرجنتين مخالفة لنص وروح قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١.

٣٥ - وأشار إلى القرار الأخير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تقديم الدعم للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من جانب الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة. وأضاف أن هذه الأقاليم ستجني الكثير من الدعم الذي يمكن أن تقدمه لها هذه الوكالات؛ وعلى الرغم من بعض التقدم الذي أُحرز، إلا أنه لا يزال يلزم عمل الكثير.

٣٦ - **السيد أرغويللو** (الأرجنتين): قال إنه على الرغم من النجاح الباهر لعملية إنهاء الاستعمار التي تضطلع بها الأمم المتحدة، والتي تؤيدها الأرجنتين بصورة كاملة، إلا أن وجود حالات للاستعمار بأشكال مختلفة يشكل جريمة تنتهك ميثاق الأمم المتحدة والإعلان بشأن إنهاء الاستعمار ومبادئ القانون الدولي التي يتضمنها قرار الجمعية العامة ٢٦٢١ (د - ٢٥).

٣٧ - وأضاف أن القرار ١٥١٤ (د - ١٥) أوضح أن هناك أكثر من شكل واحد للاستعمار ووضع مبدأين ينطبقان على الحالات المختلفة: تقرير المصير، والسلامة الإقليمية. وقد كانت الأرجنتين من أشد المؤيدين لحق الشعوب في تقرير المصير. ولهذا فإنها لا تستطيع أن تؤيد تشويه مبدأ تقرير المصير لتبرير استمرار وجود نزاع استعماري يمثل مفارقة تاريخية مزقت الوحدة الإقليمية للأرجنتين منذ عام ١٨٣٣. والواقع أن النزاع على السيادة مع المملكة المتحدة بالنسبة لجزر مالفيناس، وجزر جنوب جورجيا، وجزر جنوب ساندوتش، والمناطق البحرية المحيطة يعد على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للأرجنتين، وقد اعترفت القرارات المتعاقبة للجمعية العامة واللجنة الخاصة بالحالة الاستعمارية هناك بوصفها حالة خاصة وفريدة يتعين حلها من خلال المفاوضات بين الطرفين لصالح سكان الجزر. وقد أكدت حكومته في كل مناسبة استعدادها للتفاوض من أجل الامتثال لالتزاماتها تجاه حل النزاع؛ والأمر متروك الآن للمملكة المتحدة لكي تفي بالتزامها بوصفها عضواً في الأمم المتحدة من أجل الوصول إلى تسوية تنهي النزاع.

٣٨ - **السيد روسنتال** (غواتيمالا): قال إن حكومته تؤيد تماماً المطالب المشروعة لجمهورية الأرجنتين في السيادة على جزر مالفيناس، وجزر جنوب جورجيا، وجزر جنوب ساندوتش، والمناطق البحرية المحيطة. وبفضل جهود الأمم المتحدة، تم إنهاء الاستعمار في عدد كبير من الأقاليم وفقاً لأحكام قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥)؛ وأنه لا يزال هناك ١٦ إقليماً لا تتمتع بالحكم الذاتي وترزح تحت الحكم الاستعماري. وتعد جزر مالفيناس أحد هذه الأقاليم، والتي تمثل وضعاً خاصاً وفريداً لا ينطبق عليه مبدأ تقرير المصير، نظراً لأن الإقليم ذاته هو الذي يخضع للاستعمار وليس شعبه. ويؤيد وفده الولاية التي حددتها الجمعية العامة واللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار ويأمل في أن تستأنف جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة المفاوضات الثنائية من أجل إيجاد حل سلمي وعادل ودائم للنزاع على السيادة في أسرع وقت ممكن، وفقاً لأحكام القرارات ذات الصلة.

٣٩ - وأضاف أن وفده يود أن يعرب عن قلقه البالغ بشأن الأنشطة التي تقوم بها المملكة المتحدة من جانب واحد في الجرف القاري للأرجنتين، وهو ما يشكل انتهاكاً لرغبات المجتمع الدولي التي عبَّر عنها في قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١ وأكده رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مؤتمر قمة الوحدة المعقود في المكسيك في شباط/فبراير ٢٠١٠. ونظراً لأن عام ٢٠١٠ يصادف الذكرى السنوية الخمسون لاعتماد قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ونهاية العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار، فإن الوقت قد حان لإجراء استعراض جاد لمسألة جزر مالفيناس التي لا تزال معلقة.

٤٠ - **السيد وايزلدر** (كوستاريكا): قال إن عملية إنهاء الاستعمار كانت من بين التحولات البارزة التي تحققت في القرن العشرين، عندما أصبح عدد كبير من الأمم جزءاً من الأمم المتحدة كدول مستقلة ذات سيادة. ومن الضروري الاستمرار في المطالبة بحق تقرير المصير للأقاليم الستة عشر الباقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٤١ - وأضاف أن التنفيذ الكامل لإعلان إنهاء الاستعمار يمثل تحدياً جماعياً. فقد قامت اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار منذ إنشائها بعمل متميز لتحقيق هذا الهدف، كما فعل الأمين العام. والواقع أن عدد الأقاليم التابعة قد انخفض بدرجة أكبر خلال العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار. وتؤيد كوستاريكا التوصيات التي تقدمت بها اللجنة الخاصة في تقريرها وتأمل في أن تعلن الجمعية العامة عن عقد دولي ثالث.

٤٢ - ويعد الحوار المعزز بين اللجنة الخاصة والسلطات القائمة بالإدارة مصدراً للارتياح. ويجدر في نفس الوقت استطلاع طرق جديدة مبتكرة لتحقيق الأماني المشروعة لشعوب الأقاليم الباقية، مع تناول كل حالة على حدة. وينبغي للسلطات القائمة بالإدارة أيضاً إبداء التعاون المطلوب وتقديم معلومات ذات صلة عن كل إقليم من الأقاليم التي تقوم بإدارتها طبقاً للميثاق.

٤٣ - واسترعى الاهتمام إلى الإعلان الذي اعتمده رؤساء دول وحكومات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في شباط/فبراير ٢٠١٠، والذي يؤكد من جديد مصلحة الإقليم في استئناف المفاوضات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بغية التوصل إلى حل سلمي عادل وقاطع للنزاع على السيادة على جزر مالفيناس، وجزر جنوب جورجيا، وجزر جنوب ساندوتش، والمناطق البحرية المحيطة، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، ومنظمة الدول الأمريكية، وأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك السلامة الإقليمية.

٤٤ - وعلاوة على ذلك، يجب على الأمم المتحدة أن تواصل تسهيل التوصل إلى حل عادل ودائم لمسألة الصحراء الغربية يكون مقبولاً لجميع الأطراف المعنية. فيجب أن يحصل شعب الصحراء الغربية على حق تقرير المصير في إطار المفاوضات الحالية بين الأطراف، وفقاً لقراريّ مجلس الأمن ١٧٥٤ (٢٠٠٧) و ١٧٨٣ (٢٠٠٧)، فضلا عن مبادئ القانون الدولي التي أشار إليها قرارا الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥) والتي استرشدت بها المنظمة دائماً في عملية إنهاء الاستعمار، والتي يمكن في إطارها أن يؤدي تقرير المصير إما إلى اختيار الارتباط بإحدى الدولتين أو إعلان الاستقلال. وتؤيد كوستاريكا عمل المبعوث الشخصي للأمم المتحدة المعني بالصحراء الغربية، وتحث الأطراف على التعاون بصورة كاملة مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في مسألة الزيارات الأُسرية والجوانب الإنسانية الأخرى للنزاع.

٤٥ - **السيد بارهام** (المملكة المتحدة): قال إن علاقة الحكومة البريطانية بأقاليمها فيما وراء البحار علاقة حديثة تقوم على الشراكة، والقيم المشتركة، وحق كل إقليم في تقرير ما إذا كان يرغب في البقاء مرتبطاً بالمملكة المتحدة أم لا، وفي هذه الحالة ستظل حكومته ملتزمة بتنميته وأمنه المستمر في المستقبل، والعمل في تشاور منتظم مع زعمائه المنتخبين، في مجالات من قبيل الإدارة الرشيدة، والتنمية السياسية والاقتصادية، والشفافية، والأمن المحسن، والحد من التعرّض للكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع البشر.

٤٦ - وقد ظلت حكومته على مدى سنوات كثيرة تستعرض دساتير عدد من الأقاليم لكي تعكس ظروفها في أُطر حديثة تنظم العلاقات مع المملكة المتحدة. وأضاف أن

جميع المقترحات التي ترد من الأقاليم بشأن تغيير الدستور كانت تُدرس بعناية، وكانت النتيجة تحديث الأحكام الدستورية لمسائل من قبيل حقوق الإنسان، والإدارة الرشيدة، وأدوار الحاكم والسياسيين المنتخبين محلياً. وفي الفترة ما بين ٢٠٠٦ و ٢٠١٠، بدأ نفاذ دساتير جديدة في جبل طارق، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن البريطانية، وجزر فوكلاند، وسانت هيلانة، وجزر كايمان، وجزر بيتكرن.

٤٧ - وقال إن حكومته ملتزمة بالسماح لكل إقليم بإدارة شؤونه الخاصة قدر الإمكان، وهو ما ينطوي على مسؤوليات وإدارة رشيدة من جانب الإقليم. ولكن في الحالات التي لا يتم فيها الحفاظ على معايير عالية للملكية والحوكمة، فإن المملكة المتحدة لا تتردد في التدخل، كما فعلت في عام ٢٠٠٩ عندما علقت السلطة التشريعية لجزر تركس وكايكوس وحكومتها بعد أن اكتشفت لجنة للتحقيق فساداً عاماً خطيراً ومخالفات مالية عديدة. وتقدم المملكة المتحدة مجموعة مؤقتة من إجراءات الدعم المالي لمساعدة الإقليم على العمل طبقاً لأولوياته الأولى، أي التعامل مع ديونه الضخمة المتراكمة، ولكن بشرط أن تلتزم الحكومة في ممارساتها بالإصلاحات والأمن المالي. وإلى أن تستوفى سلسلة من الشروط المحددة، ستؤجل الانتخابات، وسيستمر تعليق أجزاء معينة من دستور عام ٢٠٠٦.

٤٨ - وقال إن حكومته تواصل تشجيع جميع الأقاليم على الالتزام بالمعايير المالية المعترف بها دولياً والتي وافقت عليها مجموعة البلدان العشرين، والواقع أن ستة من أقاليمها السبعة فيما وراء البحار التي توجد لديها مراكز مالية قد تم الاعتراف بأنها تنفذ معايير ضريبية متفق عليها دولياً، وهناك إقليم آخر من المتوقع أن يلتزم بهذه المعايير مع نهاية عام ٢٠١٠.

٤٩ - وأضاف أن الأقاليم الكاريبية فيما وراء البحار قد تضررت بشكل خاص من الانتكاسة الاقتصادية العالمية في الفترة ما بين عاميّ ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، وقد اتخذت حكوماتها قرارات صعبة للمساعدة على تخفيض حجم العجز لديها. وفي حين أن القرارات الخاصة بالإنفاق وزيادة العائدات كانت من المسؤوليات المحولة، إلا أن حكومته عملت بصورة وثيقة مع حكومات الأقاليم وهي تستعيد المالية العامة إلى نقطة مستدامة.

٥٠ - **السيد غوتيريز** (بيرو): قال إن الذكرى السنوية الخمسين لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تعد فرصة للتعبير عن كيفية تجديد الأمم المتحدة لولايتها بشأن إنهاء الاستعمار بعد نصف قرن من إزالة آثار الاستعمار التي لا تزال قائمة في ١٦ إقليماً لا تتمتع بالحكم الذاتي. وأضاف أن اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار قامت بعمل قيم، وينبغي أن تواصل تقييم الوضع في كل إقليم من الأقاليم التابعة والإبقاء على صلة مباشرة مع الأطراف المعنية من أجل الإسراع بعملية إنهاء الاستعمار. ويجب على السلطات القائمة بالإدارة أن تتعاون بصورة نشطة مع اللجنة الخاصة وأن تفعل ما يلزم للإسراع بإنهاء الاستعمار وتحقيق نمو مستدام في الأقاليم المستعمرة.

٥١ - وقال إن هناك عنصرين لا غنى عنهما لتحقيق إنهاء الاستعمار: الإرادة السياسية، واتباع نهج لكل حالة على حدة. والمسألة التي تثير قلقاً خاصاً هي وضع جزر مالفيناس. فقد اعترفت الجمعية العامة في قراراتها بشأن هذه المسألة بأنه وضع خاص وفريد. وموقف بيرو، مثل موقف السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، هو أنه يجب الاعتراف بالحقوق السيادية المشروعة للأرجنتين عن جزر مالفيناس، وجزر جنوب جورجيا، وجزر ساندوتش، والمناطق البحرية المحيطة، وفقاً لقراريّ الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠) و ٣١٦٠ (د - ٢٨). وكما أشارت جميع إعلانات اللجنة

الخاصة منذ عام ١٩٦٤، فإن الحل الوحيد الممكن هو التفاوض بين الطرفين المعنيين. وإلى أن تُستأنف مثل هذه المفاوضات، فإنه ينبغي تطبيق أحكام قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١ التي تحث الطرفين على الامتناع عن إدخال أي تعديلات من طرف واحد على الوضع الحالي للجزر. ولهذا، فإن الأنشطة التي تقوم بها المملكة المتحدة، والموارد الطبيعية غير المتجددة في الجرف القاري للأرجنتين أنشطة لا يمكن قبولها وتتعارض بشكل واضح مع القرار ٤٩/٣١. وتحث بيرو كلا الطرفين على السعي لإيجاد حل سلمي وعادل ودائم.

٥٢ - وقال إنه يجب القضاء على الاستعمار، بوصفه عقبة أمام تنمية الشعوب التابعة وهدف السلام العالمي، ومع وضع ذلك في الاعتبار، فإنه ينبغي إعلان الفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ عقداً دولياً ثالثاً للقضاء على الاستعمار.

٥٣ - **السيد مابوندو** (الكونغو): قال إنه في حين أن إنهاء الاستعمار واستقلال أكثر من ٨٠ مستعمرة سابقة قد جعل الأمم المتحدة منظمة عالمية حقاً، إلا أن جميع الشعوب التابعة لها حق غير قابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، كما أن العملية لا تزال غير مكتملة. ويجب على السلطات القائمة بالإدارة أن تعمل مع اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار بما فيها هذا الحق الأساسي، عن طريق وضع خطة بنَّاءة تعبِّر عن الوضع الخاص لكل إقليم، وتخدم مصالح الشعب، وتضمن تنميته. ويجب الاستماع إلى خيارات ورغبات هذه الشعوب. ويتعين على اللجنة الخاصة اتخاذ نهج عملي بدرجة أكبر والتعامل بصورة موضوعية مع شواغل ومصالح جميع المعنيين.

٥٤ - ويجب تشجيع الأطراف المعنية بالنزاع على الصحراء الغربية على مواصلة المفاوضات التي جرت في السنوات الأخيرة تحت رعاية الأمين العام ومبعوثه الشخصي، الذي بذل جهوداً مشكورة لإحراز تقدم على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتحث حكومته الأطراف على إبداء الإرادة السياسية وتكثيف مفاوضاتها على قضايا جوهرية من أجل التوصل إلى تسوية.

٥٥ - وأضاف أن اللجنة الخاصة سوف تحسن صنعاً بإقامة علاقة عمل مع المبعوث الشخصي، وتبادل المعلومات بصورة منتظمة مع مجلس الأمن، وتعزيز روابطها مع إدارة شؤون الإعلام وهي تروج لإنجازات المنظمة في مجال إنهاء الاستعمار. وقال إنه لا يمكن إنكار أهمية المعلومات الخاصة بإنهاء الاستعمار والتي تقدمها مراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة في البلدان النامية. كما أن بعثات اللجنة الخاصة والحلقات الدراسية الإقليمية تتيح فرصاً قيمة تساعد على تقييم التقدم المحرز وتسمح للأطراف بالاستعداد للعمل في السنوات الأخيرة من العقد الدولي الثاني، ووضع برنامج عمل حيوي وديناميي وملموس للعقد الدولي الثالث.

٥٦ - **السيد بارهام** (المملكة المتحدة): تحدث ممارساً لحقه في الرد فيما يتعلق بمسألة السيادة على جزر فوكلاند، فقال إنه يود أن يكرر موقف المملكة المتحدة المعروف جيداً، وهو أنه ليست لديها أي شكوك حول سيادتها على الإقليم، وأنه لا يمكن أن تكون هناك مفاوضات بشأن السيادة إلى أن يبدي سكان الجزر رغبتهم في ذلك,

٥٧ - **السيد أرغويللو** (الأرجنتين): تحدث ممارساً حق الرد فقال إن حكومته ترى أن جزر مالفيناس، وجزر جنوب جورجيا، وجزر جنوب ساندوتش، والمناطق البحرية المحيطة جزء لا يتجزأ من أراضي الأرجنتين، ونظراً لأنها محتلة بصورة غير قانونية من جانب المملكة المتحدة، فإنها الآن موضع نزاع على السيادة بين البلدين، كما اعترفت بذلك القرارات المتعاقبة للجمعية العامة واللجنة الخاصة بصورة متكررة، وجميعها تحث الحكومتين على استئناف المفاوضات

من أجل التوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع في أقرب وقت ممكن. وقد أيدت منظمة الدول الأمريكية هذا الموقف أيضاً، وتؤكد الأرجنتين من جديد حقها المشروع في السيادة الوطنية على الأقاليم المعنية.

طلبات عقد جلسات استماع

٥٨ - **الرئيس:** استرعى الانتباه إلى أنه قد قُدم ٥٩ طلباً لعقد جلسات استماع في إطار البند ٥٩ من جدول الأعمال، وهي طلبات تتعلق بجبل طارق (A/C.4/65/2)، وغوام (A/C.4/65/3 و Add.1-5)، وكاليدونيا الجديدة (A/C.4/65/4)، وجزر تركس وكايكوس (A/C.4/65/5، و Add.1) وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة (A/C.4/65/6)، والصحراء الغربية (A/C.4/65/7)، و Add.1-96)، وطلب آخر يتعلق بكلا البندين ٥٩ و ٥٧ (A/C.4/65/8). وقال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على هذه الطلبات.

٥٩ - وقد تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.